

لجنة استخدام الفضاء الخارجي  
في الأغراض السلمية  
اللجنة الفرعية القانونية

الجلسة ٨٠٦

الثلاثاء ٢٣ آذار/مارس، الساعة ١٥/٠٠

فيينا

الرئيس: السيد أحمد طالب زادة (جمهورية إيران الإسلامية)

وفي نهاية الجلسة العامة سيكون هناك عرضٌ فني واحد من ممثل تونس حول الأنشطة الفضائية للمركز التونسي لرسم الخرائط والاستشعار. هل هناك أي أسئلة أو تعليقات على جدول الأعمال التالي؟ لا يبدو.

البند الرابع – التبادل العام للآراء

المندوبون الكرام، أقترح الآن أن نواصل بحثنا للبند الرابع الوارد على جدول أعمالنا وهو "التبادل العام للآراء"، المتحدث الأول على قائمتي هو السيد ممثل رئيس جمهورية كوريا وأعطيه الكلمة.

السيد ج. هـ. شو (جمهورية كوريا) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً يا سيادة الرئيس، إن وفد كوريا يود أن يتقدم بأحر التهاني على انتخابكم رئيساً للدورة التاسعة

افتتحت الجلسة في حوالي الساعة ١٥/٠٦

افتتاح الجلسة

الرئيس: أفتتح الآن الاجتماع السادس بعد الثمانمائة للجنة الفرعية القانونية للجنة الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي.

أود أولاً أن أبلغكم ببرنامج العمل لعصر اليوم، سوف نواصل بحثنا للبند الرابع، وهو "التبادل عام للآراء"، والبند الخامس، "وضع وتطبيق المعاهدات الخمسة للأمم المتحدة حول الفضاء الخارجي"، والبند السادس، "المعلومات عن أنشطة المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية الخاصة بقانون الفضاء".

أيدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٧/٥٠ المؤرخ في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، توصية لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية بأن تزود الأمانة، ابتداء من دورتها التاسعة والثلاثين، بمحاضر مستنسخة غير منقحة، بدلا من المحاضر الحرفية. ويحتوي المحضر الواحد منها على الخطب الملقاة بالإنكليزية والترجمات الشفوية لتلك التي تُلقى باللغات الأخرى مستنسخة من التسجيلات الصوتية. وليست المحاضر المستنسخة منقحة أو مراجعة.

كما أن التصويبات لا تدخل إلا على الخطب الأصلية وينبغي أن تدرج هذه التصويبات في نسخة من المحضر المراد تصويبه وترسل موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني، في غضون أسبوع من تاريخ النشر، الى رئيس دائرة إدارة المؤتمرات، Chief, Conference Management Service, Room D0771, United Nations Office at Vienna, P.O. Box 500, A-1400 Vienna, Austria. وستصدر التصويبات في ملزمة واحدة.

سوف ينضم إلى الاتفاقات وسوف يصدق عليه، وأن هذا العدد سوف يزداد باضطراد بما يؤمن القبول العالمي للمبادئ التي تحكم الأنشطة السلمية للدول في الفضاء الخارجي. وهذه المبادئ المكرسة في معاهدات الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧. إن الترتيبات الثنائية والإقليمية تلعب دوراً أساساً في تطوير التعاون الدولي في استكشاف الفضاء واستخدامه، وينبغي أن يولى لها الاهتمام اللازم من أجل تحقيق توافق في الآراء لإعطاء التوجهات اللازمة للنظام القانوني الخاص بالفضاء. وكوريا قد أبقت على جهودها لتطوير تشريعاتها القانونية تماشياً مع الاتفاقات الدولية ونقدم الوثائق بالإنكليزية وعلى الخط.

أود أن أنتهز هذه الفرصة لأتقاسم معكم بعض أوجه التقدم المحرز في بلادي والخطط المستقبلية في مجال الفضاء. أولاً يسعدني أن أعلن أن تشييد مركز نارو قد اكتمل وهو في المنطقة الجنوبية لشبه الجزيرة الكورية. هذا المركز سوف يمثل منطلقاً للأنشطة الفضائية ويلعب دوراً محورياً في إطلاق المركبة الفضائية الأولى لكوريا TSLV 1، وتم ذلك في آب/أغسطس الماضي. هذا الإطلاق كان نجاحاً جزئياً وكان معلماً تاريخياً بارزاً بالنسبة لبلادي. والتحليق الثاني سوف يتم في الصيف القادم بالتعاون مع الاتحاد الروسي.

وكانت هناك بعض الإنجازات المرضية في مجال التطوير الساتلي، فالساتل الكوري الأول الثابت بالنسبة للمدار أو الموضوع على مدار ثابت بالنسبة للأرض "كومس" تم تجميعه واختباره وتسليمه إلى موقع الإطلاق، وكذلك هذا هو الحال بالنسبة لبعض السواتل للاستشعار عن بعد الأخرى "كوم ستاك".

وعلى أساس هذه الإنجازات الوطنية إن كوريا توسع رقعة تعاونها الفضائي وتشارك في أنشطة المجتمع الفضائي الدولي مثلما أعلننا في اجتماع العام الماضي، فإن كوريا استضافت مؤتمر الملاححة الفضائية الدولية في تشرين الأول/أكتوبر الماضي تحت شعار "الفضاء من أجل السلام المستدام والتقدم".

وكوريا يهتما كذلك أن تتقاسم تجربتها في النشاطات الفضائية مع المجتمع الدولي خاصة البلدان النامية، إننا نوفر برنامج تعليمي مجاني للخبراء الفضائيين من سيشيل هذا الصيف القادم. إضافة إلى الشبكات الساتلية والعلوم الفضائية والاستشعار عن بعد، هذا البرنامج سوف يغطي كذلك قانون الفضاء. وإننا نزمع كذلك توفير برامج توفير تعليمية مجانية للخبراء من كازاخستان والجزائر.

والأربعين للجنة الفرعية. إن وفد بلادي يثق تماماً بأن هذه الدورة ستكون مثمرة تحت قيادتكم القديرة.

وأود أيضاً أن أقدر لمكتب الأوسا جهوده المتفانية في تحضير الوثائق اللازمة والقيام بالترتيبات الضرورية لهذا الاجتماع.

السيد الرئيس، ما زلنا نشاهد تقدماً تكنولوجياً وعلمياً هائلاً في مجال الفضاء الخارجي، وهذا التقدم قد ولد زيادة كبيرة في كثافة النشاطات والتطبيقات الفضائية في مختلف القطاعات كالاتصالات والكوارث والاستشعار عن بعد والأرصاد الجوية، وهذه التطورات الهائلة قد كشفت عن فوائدها بالنسبة للبشرية لأسباب عدة، لا سيما تقاسم معلومات حيوية وتنسيق الجهود الغوثية في أعقاب الكوارث الطبيعية الأخيرة.

وجمهورية كوريا قد وفرت صوراً ساتيلية في المناطق التي أصابها الزلازل والفيضانات في هاييتي وبيرو، وكذلك شاركنا في الجهود الدولية من أجل إعادة بناء وتأهيل المناطق المنكوبة.

وفي الوقت نفسه، على المجتمع الدولي أن يبقى على يقظته وذلك لدرء الآثار الضارة للأنشطة الفضائية كاصطدام الحطام الفضائي بالموجودات الفضائية، مثلما شاهدناه في السنوات الأخيرة. نعتقد أننا نستطيع أن نقلل من هذه المخاطر من خلال جهود منسقة جيداً وآليات وطنية ودولية وإرشادات ومعايير متفق عليها.

يرى وفد بلادي أن قانون الفضاء ينبغي أن يكون أساساً للأنشطة الفضائية والتعاون الدولي المتصل بها، وبمجرد تطور النشاطات الفضائية تتكاثر التشريعات الفضائية الوطنية، ولهذه اللجنة الفرعية القانونية دور فريد من نوعه من أجل تحسين الإطار القانوني للتعاون الدولي في المجال الفضائي. إننا نتوقع أن هذا العمل سوف يساهم بشكل مجدٍ في التعامل مع المسائل القانونية الناتجة عن البيئة الفضائية المتغيرة. وخلال هذه الدورة سوف يتشاطر المشاركون معلومات وسوف يساهمون في تعزيز القدرات والتدريب والتعليم بما يعزز الجهود الوطنية والإقليمية والدولية من أجل تطوير العلوم والتكنولوجيا الفضائية.

إن جمهورية كوريا، كطرف في معاهدات فضائية أربعة، تعزز بشكل فاعل فهم وقبول وتنفيذ اتفاقات الفضاء الدولية. وفد بلادي ما زال يتعلل بالأمل بأن عدد من الدول

كإحدى اللجان الأكثر نشاطاً في منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بتطوير أنشطتها وفقاً للمادة ١٣ من الميثاق.

وروسيا تدعو إذاً إلى تعزيز الجهود من أجل التوصل إلى اتفاقية شاملة حول الفضاء الخارجي، ونرجو أن تُكتمل هذه الاتفاقية في مستقبل منظور. وفي إطار هذه الاتفاقية، من المأمول أن نتوصل إلى حلول كانت بعيدة المنال حتى الآن، وسوف نستطيع صقل عدد من أحكام المعاهدات الحالية للقانون الخارجي وسوف نضع بعض التعريفات ونتفق على مبادئ التي تنقضنا حتى الآن، الأمر الذي يعيق تطور بعض الأشكال الجديدة للأنشطة الفضائية. لذلك فبعض المعايير والمبادئ ربما سوف ترتقي إلى مرتبة المعايير الإلزامية، الأمر الذي سوف يطور القانون الفضائي. وخلال المناقشة ربما سوف تحدد الوفود بعض المشاكل القائمة وتشير إلى حلول، أستطيع مثلاً أن أشير إلى المناقشة التي دارت في الدورة الثامنة والأربعين للجنة الفرعية القانونية فيما يتعلق بانضمام الدول إلى اتفاق القمر والأجسام الفضائية الأخرى. واستطعنا أيضاً أن نناقش لزوم تطوير هذه المعاهدة كي تواكب التطورات العصرية في مجال الفضاء الخارجي.

إننا ندعم مواصلة دعم المسائل بما في ذلك تحديد وتعيين حدود الفضاء الخارجي، وكذلك استنباط معايير قانونية للتمييز بين الفضاء الجوي والفضاء الخارجي.

أود هنا أن أنبه الوفود إلى البيان الذي أدلى به وفد روسيا في الدورة الثامنة والأربعين للجنة القانونية فيما يتعلق بمبادرة قد أخذها الاتحاد السوفييتي آنذاك، إن التمييز بين الفضاء الجوي والفضاء الخارجي فيما يتجاوز ارتفاع كيلو متر، وهناك عدد من الدول عدد متزايد من الدول الذي يحاول أن يتفق على تعريف مشترك للفضاء الخارجي ويبدو أن الوقت قد حان للتعامل مع هذه المسألة بشكل جاد في إطار اللجنة الفرعية القانونية.

نود التنويه بالخبرة الطيبة التي تراكمت في اللجنة الفرعية من أجل تحديد المقومات التي قد تدخل في إطار قانوني يسمح باستخدام آمن للفضاء، أود الإشارة إلى المبادئ التي اتفقنا عليها من أجل استخدام القوة النووية. هذه المبادئ صالحة ولا تحتاج إلى أي مراجعة، إلا أننا بحاجة إلى الاتفاق على صك قانوني ملزم في هذا الخصوص.

والآن أود أن أتحدث عن مدونة السلوك بالنسبة للأنشطة الفضائية. نعتقد أن هذه الفكرة تتطلب تحليلاً متأنياً،

أود أن أختتم بياني بالتأكيد على التزام حكومتي الكامل بالجهود الجماعية للمجتمع الدولي من أجل إنشاء نظام قانوني للفضاء الخارجي يفيد البشرية جمعاء، شكراً.

الرئيس: أشكر ممثل جمهورية كوريا الموقر على هذا البيان. المتحدث التالي على قائمتي هو ممثل الاتحاد الروسي، وأعطيه الكلمة.

السيد ف. تيتوشكين (الاتحاد الروسي) (ترجمة فورية من اللغة الروسية): شكراً جزيلاً يا سيادة الرئيس. إن وفد روسيا يا سيادة الرئيس، يود أن يتقدم إليكم بالتهنئة على انتخابكم رئيساً لهذه الدورة متمنياً لكم كل النجاح في مهمتكم العظيمة. إننا نثق بأن اللجنة الفرعية تحت قيادتكم ستستطيع أن تواصل لعب دورها الهام في تطوير نظام قانوني للفضاء الخارجي.

إن شكرنا الصادق موجه أيضاً للبروفسور كوبال من الجمهورية التشيكية على عمله على مدى سنين عديدة كرئيس سابق للجنة الفرعية. إن البروفسور كوبال كان يتمتع بمعرفة واسعة وكان شخصية مرموقة في مجال القانون الفضائي، وتمتع بخبرة كبيرة في إدارة أعمالنا بشكل ناجح، وذلك مكن اللجنة الفرعية من أن ترتقي إلى مستوى مهمتها وينبغي إعادة الفضل في ذلك للمداورات الثرية التي جرت هنا. إنني آمل أنكم سوف تواصلون لعب دور هام في مداورات هذه اللجنة وسوف تتقاسمون معها آراءكم وخبرتكم.

السيد الرئيس، إن وفد روسيا يعلق أهمية كبرى على تطوير تعاون المتعدد الأطراف في مجال استكشاف واستخدام الفضاء. لا يخفى على أحد أن التفاعل في هذا المجال والاهتمام به يزدادان بشكل مضطرد، إن الأنشطة في الفضاء الخارجي تكتسي بنية جديدة وأشكالاً غير معروفة من قبل، ونستشف بوضوح أوفر أوجه عدم التجانس بين النظم القانونية المختلفة، بل وعدم تقدمها بالمعادلات اللازمة. ولا بد إذاً أن نعمل على تطوير قانون الفضاء الدولي وذلك كي تتكامل النشاطات الفضائية بدرجة قصوى من النجاح بما فيه خير لجميع الدول وتنميتها الاقتصادية والاجتماعية وبما سوف ينفع كذلك السلم والأمن الدوليين.

إن وفد روسيا قد شارك في جميع الأنشطة الرامية إلى ترسيخ نظام قانوني لتقنين الأنشطة الفضائية، ونود أن يصبح هذا الحوار أكثر إنتاجية وكي تحتفظ الكوبوس بسمعتها المرموقة

[؟يتعذر سماعها؟] تنميتها الاجتماعية والاقتصادية. وهذا الهدف يرد في البرنامج الفضائي الجزائري الذي يعمل من الأزل على تنفيذه عبر التعاون الدولي وبواسطة مساعدة الدول المتقدمة.

في هذا السياق إن الوكالة الفضائية الجزائرية قد أبرمت اتفاقات تعاون قد اكتست شكل مذكرات أو اتفاقيات أو اتفاقات إطارية وذلك مع شركاء مختلفين لا سيما لتدريب الموارد البشرية في مجال التكنولوجيا والتطبيقات الفضائية. أما عن رصد الأرض فينبغي الإشارة إلى أن البيانات الساتلية العالية الاستبانة تقدم وتوفر للجماهير العامة بدون أي قيد ولكن لزاماً علينا أن نلاحظ أن هذا الوصول الحر للبيانات الساتلية يستخدم ويستغل أحياناً لزراعة الاستقرار من جانب بعض الجماعات التي تخطط لأعمال عنيفة ضد الدول صاحبة السيادة أو مؤسساتها. إنه موضوع حساس يتعلق بالأمن الإقليمي ولذا لا بد من إيراد هذا البند على جدول أعمال الكوبوس من أجل بدء مناقشة حول تقنين بيع أو توزيع البيانات الساتلية العالية الاستبانة.

أما بالنسبة لتعريف وتحديد وترسيم الفضاء الخارجي، فإن الوفد الجزائري يود إبداء اهتمامه بإبراز سمات هذا المدار الذي يقننه الاتحاد الدولي للاتصالات اللاسلكية والكوبوس. ونعتقد أنه لا بد من عدم معاقبة الدول الراغبة أن تستمد منافع من التكنولوجيا الفضائية والتي غير قادرة على ذلك بعد. ينبغي أن يكون هناك إصلاح للقواعد الحالية وذلك تأميناً للوصول المنصف لهذا المدار الثابت بالنسبة للأرض.

فيما يخص تطبيق المعاهدات الخمس المتعلقة بالفضاء، فإن من المهم التذكير أن الأنشطة الوطنية تندرج في الإطار القانوني الساري على الصعيد الدولي، وفي هذا الصدد فإن دولتي قد صادقت على معاهدة الفضاء الخارجي ٦٧ واتفاقية المسؤولية والاتفاقية الخاصة بتسجيل الأجسام السماوية للفضاء التي تطلق في الفضاء الخارجي. وفي هذا الصدد فقد تم إنشاء سجل وطني أو يجري الآن إقراره، إنشاء سجل وطني لتسجيل هذه الأجسام. كذلك تفكر الجزائر الآن بالانضمام إلى اتفاق الإنقاذ لسنة ١٩٦٧.

من ناحية ثانية، فإن الجزائر تولي بالغ الأهمية لكل التدابير والمبادرات التي تتخذها اللجنة الأم واللجنة الفرعية القانونية في مجال قانون الفضاء وتعزيز تدرسيه في الدول النامية.

على الصعيد الوطني، هناك جهود تُبذل في سبيل تعزيز القدرات الوطنية في مجال قانون الفضاء لا سيما من خلال تدريس القانون الفضائي بمستوى حلقات المرحلة الثالثة في

فمن اللازم أن ننظر في هذا الموضوع وفي نطاق انطباق مثل هذه المدونة والصلات بين العناصر المختلفة وبين المعايير القائمة التي تقنن استكشاف الفضاء الخارجي. لا نود اعتماد مدونة تُعتبر كبديل عن مجموعة التشريعات القائمة، لأن ذلك سوف يؤدي إلى تجزئة النظام القانوني الذي يحكم استخدام الفضاء الخارجي.

السيد الرئيس، سيداتي وسادتي، إن وفد الاتحاد الروسي يواصل عمله من أجل إكمال تشريعات الوطنية الخاصة بالأنشطة الفضائية، إننا أكملنا أو استطعنا أن نؤمن موافقة وزارية للقواعد التي تحكم السجل الوطني للحطام الفضائي الذي يطلق من الأراضي الروسية، سيكون هذا السجل سجلاً واحداً وسوف يستبدل الآليات السابقة. هذا السجل قد طوّر وفقاً لمبادئ اتفاقية التسجيل وسوف يؤمن التحديد اللازم والكامل للأجسام الفضائية، وهذا السجل سوف يعطي معلومات وافرة للمجتمع الدولي حول النشاطات الفضائية الروسية وسوف يعزز ثقة الغير في أنشطتنا الفضائية. شكراً وأتمنى لكم دورة موفقة.

الرئيس: أشكر ممثل روسيا على هذا البيان الجيد. المتحدث التالي على قائمتي هو ممثل الجزائر وأعطيه الكلمة.

السيد أ. لوني (الجزائر) (ترجمة فورية من اللغة الفرنسية): شكراً يا سيادة الرئيس، اسمحو لي بادئ ذي بدء أن نتقدم بالتعازي المفعمة بالحزن لأسر ضحايا الزلازل التي عصفت بهاييتي وتشيلي مؤكداً لسلطات البلدين تعاطفنا معها وتضامننا.

إن وفد الجزائر يود أن يهنئكم بحرارة على انتخابكم رئيساً للجنة الفرعية القانونية للكوبوس لفترة ٢٠١٠ - ٢٠١١ مؤكداً لكم على تعاوننا، كما نشكر السيد فلاديمير كوبال على رئاسته الحكيمة للجنة خلال السنتين الماضيتين. ننتهز هذه الفرصة لتدقيق الشكر للسيدة مازلان عثان مديرة الأوسا وكذلك الأمانة على التحضير الجيد للدورة الحالية.

في إطار المناقشة العامة، أود إبداء اهتمام الجزائر بالمسائل التي تناقش بالكوبوس ولجنتيها الفرعيتين، وما يشهد على ذلك مشاركتنا المنتظمة في أعمال هذه الهيئات وأود التأكيد على تمسكنا بتعزيز النشاط الفضائي في خدمة التنمية المستدامة للجميع.

كبلٍ نام إن الجزائر قد ارتضت كهدف لها التحكم في الهدف السلمي للتطبيقات والتكنولوجيات الفضائية من أجل

أعمال معهد اليونيدروا بشأن هذه المسودة في روما في كانون الأول/ديسمبر في ٢٠٠٩ وتنتهر هذه الفرصة كي تشدد في الإعراب عن أملها في أن ترى هذا البروتوكول يؤكد مفهوم المرفق العام والمصلحة العامة لمصلحة الدول النامية. شكراً جزيلاً.

الرئيس: الشكر لممثل الجزائر الموقر على هذا البيان شكراً جزيلاً. الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد ي. ج. أ. و. بوجا (إندونيسيا) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً يا سيدي الرئيس. سيدي الرئيس، بدايةً ونيابةً عن وفد إندونيسيا أود أن انتهز هذه الفرصة كي أعرب عن تهانينا لك بمناسبة انتخابك رئيساً للجنة الفرعية القانونية للفترة بين ٢٠١٠ - ٢٠١١. ووفدي أيضاً بتقديم التهنئة إلى كافة أعضاء المكتب الجدد، الذين انتخبوا لنفس الفترة ويتعهد بالتعاون الكامل معكم في سبيل إنجاز عملكم على رأس اللجنة الفرعية. ووفدنا على يقين بأنك بقيادتك للجنة الفرعية ستقود أعمالها إلى نتائج مثمرة.

كما أن وفدي يود أن يعرب عن تقديره وامتنانه للسيد فلاديمير كوبال الذي ترأس هذه اللجنة الفرعية خلال الفترة الماضية على خير ما يرام.

سيدي الرئيس، إندونيسيا هي طرف في أربعة من المعاهدات المعنية بالفضاء، معاهدة الفضاء الخارجي واتفاقية الإنقاذ واتفاقية المسؤولية واتفاقية التسجيل. وإندونيسيا ما فتأت تنفذ أنشطتها الفضائية في كنف الامتثال الكامل هذه المعاهدات. وهذه المعاهدات هي التي تمثل الإطار القانوني لأنشطتنا الفضائية الراهنة، وهي تكتسي أهمية قصوى في سبيل إتاحة قاعدة لتوسيع نطاق الأنشطة الفضائية والتعاون الدولي في مجال الفضاء، لما فيه مصلحة التنمية في بلادنا.

وفي هذا الصدد فإن الحكومة الإندونيسية قد صادقت على اتفاق مع حكومة الاتحاد الروسي بشأن التعاون في مجال استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية.

وإندونيسيا تولي عناية خاصة على التعاون الدولي في مجال الفضاء وإدارة الكوارث والاستجابة لحالات الطوارئ، كما أن إندونيسيا قد استفادت من إدارة الكوارث استناداً إلى أنشطة الفضاء وما يؤتيه من دعم في إطار برنامج "يو إن سبايدر" ومشروع "سينينيل آسيا" ومشروع "سكوسا" في سبيل التخفيف من آثار الزلزال الذي ألم بمنطقة تاجيك ملايا و[؟بالاد؟] سنة ٢٠٠٩.

الجامعات الجزائرية. وهكذا فإن هناك ٥ جامعات جزائرية قد أنشأت معهداً للدراسات العليا في مستوى الدكتوراه سنة ٢٠٠٧ متخصصاً في هذا المجال كالتعليم الفضائي والاتصالات وعلوم المعلومات الفضائية ومعالجة الصور ونظم الاتصالات الفضائية، وقد التحق بهذا المعهد ١٠٨ طلبة في دراسات الدكتوراه، وبعضهم حاز على شهادة في الماجستير سنة ٢٠٠٩.

على الصعيد الإقليمي، أود أن أحيطكم علماً بالتوصيات الصادرة عن الحلقة الدراسية المخصصة لقانون الفضاء وتطويره في الدول الأفريقية والذي عقد خلال المؤتمر الإفريقي بشأن تكنولوجيا الفضاء وخدمتها للتنمية المستدامة، وقد عقد في الجزائر العاصمة سنة ٢٠٠٩. من هذه التوصيات، إرساء أرضية مشتركة على الصعيد الإقليمي وشبه الإقليمي بشأن الدراسات الفضائية، والقانون الفضائي وتشجيع إرساء سياسات فضائية. تقويم القدرات في القارة الأفريقية في مجال تعليم القانون الفضائي وتقديم حلقات دراسية بشأن القانون الفضائي في مستوى المؤسسات التعليمية والجامعات. إعطاء الأولوية للدراسات الفضائية والقانون الفضائي وذلك بتخصيص جلسات عامة لهذا الموضوع خلال المؤتمر الإفريقي القادم لتكنولوجيا الفضاء. تشجيع الدول الإفريقية الأعضاء في لجنة استخدام الفضاء الخارجي على المشاركة في أعمال اللجنة الفرعية القانونية، بما في ذلك المسائل المتعلقة بقانون الفضاء ومسائل اتخاذ القرارات بغية تلبية احتياجات الدول الأفريقية. تشجيع الدول الأفريقية على الانضمام إلى المعاهدات الدولية المعنية بالفضاء وتعزيز التشريعات الوطنية في هذا المجال. حث مكتب شؤون الفضاء الخارجي على اتمام برنامج الدراسات الخاص بالقانون الفضائي في مستوى المراكز الإقليمية وإثراء قاعدة بياناته بشأن التشريعات الوطنية بالتعاون عن كئيب مع الدول الأعضاء.

أخيراً، استخدام الآليات المتاحة بشأن الكوكب الإفريقي لرصد الأرض، وذلك بغية زيادة التعريف، تعريف المستخدمين بالسياسات الفضائية والمسائل القانونية.

من ناحية أخرى وفيما يتعلق بالتبادل العام للمعلومات بشأن التشريعات الوطنية بخصوص استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية، فإن الجزائر تشجع على تعميم هذه الأداة بين مختلف الفعاليات الوطنية المعنية.

ختاماً، أود أن أتطرق إلى مشروع البروتوكول المتعلق بالمسائل الخاصة بالامتلاكات الفضائية واتفاقية الضمانات الدولية بشأن المعدات المنقولة، والجزائر قد شاركت مشاركة حثيثة في

ومصالحها وكذلك الموقع الجغرافي لبعض الدول. وينبغي استخدام ذلك المدار على أساس منصف لتلبية احتياجات ومصالح الدول النامية التي يكون موقعها الخاص الجغرافي يكتسي أهمية خاصة في هذا الصدد.

فيما يتعلق باستعراض وإمكان مراجعة المبادئ المتعلقة باستخدام مصادرة القدرة النووية في الفضاء الخارجي، فإن وفدي يا سيدي الرئيس يرحب باعتماد إطار الأمان الخاص بمصادر القدرة النووية وتطبيقاتها في الفضاء الخارجي. ووفد إندونيسيا يود أن يؤكد أهمية التطبيق الصارم لمعايير الأمان في استخدام مصادر القدرة النووية في الفضاء الخارجي، ويؤيد التأييد الكامل استخدام موارد القدرة لنووية في الفضاء الخارجي للأغراض السلمية. وفي هذا الصدد، فإن وفدنا يتطلع إلى ما سيدور من نقاش مثمر بشأن هذا البند من بنود جدول الأعمال، ومراجعة المبادئ المرتبطة به بما يضمن أمان الفضاء الخارجي واستخدامه للأغراض السلمية.

وفدي يولي عناية خاصة إلى التقدم المحرز من جانب مختلف الدول في تطبيق التوجيهات الخاصة بتخفيف وطئ الحطام الفضائي. والحطام الفضائي يمثل خطراً جدياً يتهدد الدول مثل إندونيسيا التي تقع قرب خط الاستواء. في الآن نفسه فإنه تعوذاً في بلادنا الخبرة والقدرات التي تسمح لنا بالتنفيذ الكامل للتوجيهات المذكورة. لذلك فإننا نشجع تعميم أفضل الممارسات والتدريب من جانب الدول التي أوتيت من خبرة وقدرات في هذا المجال مما يسمح تعميم تلك الخبرات والقدرات ونقل المعارف باتجاه الدول النامية، لاسيما في مجال رصد الحطام الفضائي، وتقديم هذا التدريب سيمكن الدول النامية من التزود بالقدرة اللازمة لتقديم ضمانات كافية بشأن حماية البيئة من أي ضرر يلحق بها بفعل الحطام الفضائي.

إندونيسيا تواصل المشاركة الحثيثة في تعزيز التعاون الدولي، والأمل يحدونا في أن التعامل مع الدول الأخرى سيستمر ويتزايد في السنوات الأخرى، لاسيما في شكل الأنشطة التعاونية لدعم التنمية المستدامة.

ختاماً يا سيدي الرئيس، أود أن أكرر التزام إندونيسيا الكامل ودعمها بجهود اللجنة الفرعية لما فيه مصلحة البشرية. شكراً يا سيدي الرئيس.

الرئيس: أشكر ممثل إندونيسيا الموقر على هذا البيان. الكلمة لأوكرانيا.

ووفدي يعتقد أن هذا التعاون من شأنه أن يسهم إسهاماً قيماً في تخفيف وطأة تلك الكوارث، وفي تنفيذ البرامج، برامج إعادة الإنعاش.

كما أن وفدي يرى أن تعزيز القدرات في مجال قانون الفضاء من خلال تنظيم مختلف البرامج كشأن الحلقات الدراسية والتدريبية والندوات والاجتماعات في إطار لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية هو أمر يكتسي أهمية قصوى في تعزيز القدرات في الدول النامية ومساعدتها في تطوير تكنولوجيات الفضاء واستخدامها، لا سيما بغية المساعدة في تعهد جهد التنمية على الصعيد الوطني.

وفي هذا الصدد، فإن إندونيسيا قد استضافت الندوة الرابعة لجيوس في آسيا والمحيط الهادي، وذلك في بالي بين ١٠ - ١٢ من آذار/مارس ٢٠١٠، وذلك بمشاركة مشاركين من ٢٦ دولة في المنطقة.

سيدي الرئيس، فيما يخص مسألة تعريف الفضاء الخارجي وتعيين حدوده، فإن إندونيسيا تؤكد على ضرورة أن تهتم اللجنة الفرعية القانونية بهذا الموضوع اهتماماً جدياً وتناقشه. وغياب تعريف واضح وتعيين دقيق لحدود الفضاء الخارجي من شأنه أن يضيء الغموض على تطبيق الفضاء الخارجي والمسائل المتعلقة بسياسة الدول بشأن المجال الجوي والفضاء. ونطاق النظامين القانونيين المختلفين هي أمر يحتاج إلى الإيضاح بغية تقليل إمكانات نشوب النزاعات بين الدول.

كذلك إن الاتجاهات المحلية والتي تشهد تزايداً لعدد الفعاليات غير الحكومية وغير الدولية في مجال الفضاء قد زادت من الحاجة الماسة إلى إجلاء الصورة بشأن الفضاء الخارجي وقانونه واستخدامه في الأغراض السلمية. واعتباراً لأهمية هذا الموضوع فقد حان الوقت كي نجتهد في الوصول إلى اتفاق أدنى في الآراء، وذلك على نحو أكثر واقعية. وهذا قابل للتحقيق من خلال إنشاء فريق من الخبراء مفتوح العضوية، يركز اهتمامه على المراكز المتعلقة المحددة بتحديد الإطار القانوني المتفق عليه بشكل جماعي بين الدول الأعضاء، والذي يحدد العلاقات في مجال الأنشطة الفضائية. والمدار الثابت بالنسبة للأرض هو مورد طبيعي محدود له خصائصه المميزة، له دون غيره، وإندونيسيا تود أن تكرر القول بأنه لا بد من تقديم ضمانات بشأن استخدام المدار الثابت بالنسبة للأرض وتوسيع نطاق ذلك الاستخدام وجعله ينفع كافة الدول وذلك بصون مبدأ الوصول المنصف لكافة الدول إلى ذلك المورد مع مراعاة خاصة لاحتياجات الدول النامية

تعاوننا مع كندا، وبفضل ذلك فإن وكالة شؤون الفضاء الأوكرانية ستحصل على قرضٍ.

سنة ٢٠١٠ مشروع "تويلنغس" التابع للاتحاد الأوروبي، عقد اجتماعاً من خلال لجنته المديرية وهدف هذا المشروع هو تعزيز التعاون بين أوكرانيا والاتحاد الأوروبي وتحسين الإطار القانوني ذو الصلة وتعزيز قدرات البلاد في هذا المجال. وهذا المشروع هو أول مشروع من نوعه، وهو أول مشروع ينفذ بالتركيز على الأنشطة الفضائية وذلك بمشاركة مركز "كنيس" الفرنسي ومؤسسة DLA الألمانية ووزارة الاقتصاد والتكنولوجيا في ألمانيا. هذا المشروع نُفذ بمراعاة عدد من العناصر، أولها التشريعات الفضائية والإطار التنظيمي وإطار اللوائح الأوروبي مع التركيز على سياسة الموارد البشرية وإدارة الموظفين وإشراك الشبيبة. كما تم التأكيد على برنامج "غاليليو" وأرسينا برنامجاً للإشراف والرقابة وذلك بغية حماية البيئة. تمويل هذا المشروع هو تمويل من لدن المفوضية الأوروبية، ويوجد اثنان وأربعون خبيراً يمثلون الهيئات والوكالات الفضائية في ألمانيا وفرنسا قد تحاوروا مدة سنتين مع خبراء من أوكرانيا. وفرنسا والمانيا وأوكرانيا قد نظمت ٦٠ تظاهرة من اجتماعات وندوات وغير ذلك من الحلقات الدراسية أيضاً، بمشاركة الكثير من الأشخاص ذوي الكفاءة.

سيدي الرئيس، إن وفد أوكرانيا يرى أن جميع البنود المدرجة في جدول أعمال اللجنة الفرعية القانونية هي بنود هامة وحرية بأن تبحث، وأوكرانيا عضو في الأمم المتحدة وهي بلد رائد في مجال الأنشطة الفضائية، وإننا لنعرب عن ارتياحنا للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لإقامة حوار بشأن المسائل المتصلة بشؤون الفضاء. ولا بد من تعزيز التعاون في مجال العلوم والتكنولوجيا الفضائية والتأكيد على أهمية المسائل القانونية. كما أنه يتعين التباحث بشأن التحديات الواجب رفعها في مجال الأنشطة الفضائية.

فيما يخص البند المتعلق بحالة المعاهدات الخمس للأمم المتحدة بشأن الفضاء وتطبيقها، فإن وفدي يرى أنه لا بد من احترام النظام القانوني القائم حالياً. إلا أننا نود التأكيد على أن بعض أحكام تلك المعاهدات بحاجة إلى التعديل أو التحديث أو التطوير، لأننا شهدنا تنامياً في الأنشطة الفضائية التجارية في الآونة الأخيرة.

ووفدي يرى أن الافتقار إلى تعريف وتعيين لحدود للفضاء الخارجي يُحدث فجوةً أو فراغاً قانونياً في إطار القانون

السيد س. كوتشيرنيكوف (أوكرانيا) (ترجمة فورية من اللغة الروسية): شكراً يا سيدي الرئيس، نيابة عن وفد أوكرانيا أود أن أبدأ بتهنئتك على انتخابك رئيساً للجنة الفرعية ونحن على يقين أنك ستوفق إلى جعل هذه الدورة مثمرة ناجحة.

سيدي الرئيس، أيها السيدات والسادة المندوبون، في إطار هذا البند من بنود جدول الأعمال نود الإدلاء ببعض الملاحظات والتحدث عن تطور أنشطة الفضاء في أوكرانيا.

سنة ٢٠٠٩، تركزت الأنشطة الفضائية في أوكرانيا على تنفيذ المشاريع ذات الأولوية فيما يخص البرامج الفضائية أو البرنامج الفضائي في الفترة ما بين ٢٠١٠ - ٢٠١٢. وفي إطار التعاون الدولي في مجال الأنشطة الفضائية وسنة ٢٠٠٩ فإن حكومتنا قد أبرمت اتفاقات تعاون بشأن استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية مع كل من بيلاروس وأذربيجان، وكذلك أبرمت اتفاقاً آخر مع حكومة الاتحاد الروسي بشأن التدابير التي من شأنها أن تسمح بحماية التكنولوجيات. والمقصود هو التعاون الرامي إلى استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية وتصميم المركبات الفضائية وإرسالها.

وخلال زيارة رسمية إلى أوكرانيا قام بها وفد حكومي من الصين سنة ٢٠٠٩ وترأسه نائب الرئيس، رئيس الصين، فإنه قد أبرم اتفاقاً ثنائي بين البلدين بشأن التعاون بشأن النظم الأشعة دون الحمراء والنظم البصرية.

كذلك لدينا برنامج مشترك مع البرازيل وقد فكرنا في إطلاق إنشاء نظام للإطلاق. وسنة ٢٠٠٩ أقر ديوان رئيس الوزراء في أوكرانيا القواعد التي من شأنها أن تسمح بتنفيذ مشاريع مشتركة في مجال البحث، ويضمن تمويل تلك المشاريع من الوزارة. وفي إطار المعاهدة المبرمة بين البرازيل وأوكرانيا بشأن التعاون طويل الأمد بخصوص استخدام المرفقات أو المرافق والمنشآت المشتركة. وفي كانون الثاني/يناير من هذا العام، أقر ديوان الوزير الأول مشروعاً بشأن نقل المعارف التكنولوجية والعلمية في إطار البرنامج المشترك بين أوكرانيا والبرازيل. والهدف من ذلك القرار هو تحديد الأولويات وضبط شروط التنفيذ من جانب أوكرانيا واحترام الالتزامات التي قطعها أوكرانيا في هذا المجال على نفسها.

سنة ٢٠٠٩ قامت وزارة الفضاء الأوكرانية بإبرام اتفاق مع المستثمرين بهدف تمويل نظام للإرسال عبر السواتل، كما أننا

وفد بولندا يعرب عن اهتمامه بعقد الندوة المخصصة للقوانين الوطنية والتشريعات الوطنية بشأن الفضاء، وهي تكتسي أهمية قصوى بالنسبة إلى البلدان كبولندا التي على عاكفة على سن تشريعاتها الخاصة بالفضاء.

فيما يتعلق بالتعاون الدولي في ٢٠٠٢، فإن الهدف الأساسي لدى لبولندا يتمثل في زيادة المشاركة في وكالة الفضاء الأوروبية في إطار التعاون بين الدول الأفريقية بهدف أن نصبح عضواً كامل الحقوق في الوكالة بعد خمس سنوات. كذلك فإننا لدينا سجلاً جيداً بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي في مجال العلوم الفضائية وهو ما برهنت عنه التجارب التي نفذها علماء من الدولتين. وبولندا هي عضو متعاون أو مستخدم لخدمات المنظمات الدولية الفضائية "يوتيل سات، يومير سات، انتل سات، انمار سات، كوسبار سات، وإنتر سبوتنك".

سيدي الرئيس، بولندا تستحسن مبادرة حكومة النمسا بتنظيم ندوة بشأن اتفاق القمر، وبالاستماع إلى حجج الخبراء بشأن هذا الصك والذي لم يلق اهتماماً كبيراً من المجموعة الدولية، فإن هذه المبادرة حميدة. ومن المهم التذكير بأن بولندا هي طرف في أربع اتفاقيات وهي معاهدة الفضاء الخارجي واتفاقية الإنقاذ واتفاقية المسؤولية واتفاقية التسجيل، لكننا لسنا طرفاً في اتفاق القمر، مع ذلك نرى أن المباحثات بشأن هذا الأمر ينبغي أن تستمر. شكراً يا سيدي الرئيس.

الرئيس: أشكر ممثل بولندا الموقر.

هل هناك طلبات أخرى للكلمة في إطار البند الرابع، "التبادل العام للآراء"؟ لا أرى طلبات للكلمة، إذاً سواصل بحث هذا البند الرابع على أمل أن نفرغ منه، وذلك صباح غدٍ.

البند الخامس - حالة معاهدات الأمم المتحدة الخمس المتعلقة بالفضاء الخارجي وتطبيقها

أيها المندوبون الكرام، سيداتي سادتي أقترح الآن على حضراتكم مواصلة بحث البند الخامس ويخص "حالة معاهدات الأمم المتحدة الخمس المتعلقة بالفضاء الخارجي وتطبيقها". أول متحدث في القائمة بشأن هذا البند هي ممثلة الصين الموقرة فالكلمة لها.

السيدة ك. بان (الصين) (ترجمة فورية من اللغة الصينية): شكراً يا سيدي الرئيس. سيدي الرئيس، بداية يود

الفضائي وقانون الملاحة الفضائية الدولي. واجتنباً لنشوب النزاعات بين الدول، فإنه يتعين علينا أن نتدارك ذلك النقص وأن نتباحث بشأن مسائل السيادة والتعريف في الفضاء الخارجي وتعيين حدوده، وكذلك شأنه بالنسبة إلى المدار الثابت بالنسبة للأرض واستخدامه، وهو مورد نابض محدود، وبالتالي ينبغي تنظيم استخدامه وإفساحه لعموم الدول، وأن ويكون الوصول إليه متاحاً إلى كل الدول على أساس من الإنصاف، مع مراعاة مصالح الدول النامية واحتياجاتها تلك مسألة ذات أولوية، ومع مراعاة الوضع الجغرافي لبعض الدول. والتنسيق بين الدول في استخدام هذا المدار ينبغي أن يقول على مبادئ الإنصاف والعدل والقواعد التي يحددها الاتحاد الدولي للاتصالات.

بالنسبة للبند الثامن من جدول الأعمال، نود إبلاغ كافة الوفود أن أوكرانيا لم يحدث لها أن استخدمت مصادر القدرة النووية في الفضاء الخارجي ولا تنوي ذلك في أمد قريب، مع ذلك، فلا يعني هذا الكلام أننا لن نستخدم تلك المصادر البتة، بل الأمر يتوقف على بعض الظروف وعلى طبيعة البعثات الفضائية. ونرى من المهم للجنة الفرعية القانونية أن تبحث هذا البند الثامن ولا بد من فحص المبادئ الخاصة باستخدام مصادر القدرة النووية في الفضاء الخارجي، وإن لزم الأمر مراجعتها. والهدف من هذا الفحص هو تحيين تلك المبادئ وتحيين القانون الدولي في هذا المجال.

واعتباراً لأن تنامي الأنشطة الفضائية قد تسارع بوتيرة تفوق وتيرة تنامي أو تطور القانون الدولي في مجال الفضاء، فإننا نرى أن من المهم بمكان أن نبحت بعض المسائل التي لم تتطرق إليها الصكوك الدولية. وهناك تشريعات وطنية، ولكن قد تنشأ مشاكل في التوفيق بين تلك التشريعات الوطنية المختلفة. لذلك يود وفدي القول أن القانون الدولي ينبغي أن يتطور بشكل مواز للتقدم الحاصل في مجال التكنولوجيات والأنشطة الفضائية. شكراً على حسن الإصغاء.

الرئيس: أشكر ممثل أوكرانيا على هذا البيان. والكلمة الآن لممثل بولندا.

السيد ل. كولاغا (بولندا) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): سيدي الرئيس، شكراً لإعطائنا الفرصة كي نبدي آرائنا العامة، آراء حكومة بولندا. بداية أود أن أهنئك على انتخابك رئيساً للجنة الفرعية القانونية. كما أنني أعرب عن تقديرنا وامتناننا للرئيس المتخلي الأستاذ فلاديمير كوبال.



تنوي الصين أن تبدأ بسلسلة من مشاريع استكشاف القمر بحلول العام ٢٠٢٠، وذلك لكي نستكشف القمر بشكل كامل مع القيام بمسح دقيق لسطح القمر عبر هبوط وعبر إعادة الملاحين. ونحن سبق أن أطلقنا المركبة الأولى في ٢٤ من تشرين الأول/أكتوبر إلى القمر، وبعد أن دارت في مدار القمر لأكثر من عام واحدٍ جمعت مجموعة واسعة وكبيرة من البيانات وتمكنت من أن ترتطم بالقمر في الأول من آذار/مارس ٢٠٠٩. وبالتالي أنجزنا المرحلة الأولى من استكشاف القمر. حالياً نحن في صدد تنفيذ المرحلة الثانية التي نرجو أن تؤدي إلى نتائج إيجابية أيضاً. وفي هذا المجال نحن نحترم المبادئ الأساسية لمختلف معاهدات الفضاء، وسبق أن ناشدنا الحفاظ على قانون الفضاء وعلى النظام في استكشاف الفضاء والقمر، ونرجو أن تتمكن الصين من أن تساهم في تعزيز معرفة الإنسان للقمر وما يدور من حولهم. شكراً.

الرئيس: أشكر مندوبة الصين الموقرة على مداخلتها. المتحدث التالي على قائمتي هو مندوب ألمانيا الموقر، لك الكلمة تفضل.

السيد هـ. فاسرمان (ألمانيا) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً جزيلاً حضرة الرئيس. حضرات المندوبين الكرام، تود ألمانيا أن تكرر دعمها الدائم للنظام القانوني الذي حددته معاهدات الأمم المتحدة الخمس حول الفضاء الخارجي وجهود اللجنة الفرعية القانونية من أجل تعزيز تطبيق هذه المعاهدات. ونحن هنا نعتبر أن اعتماد القرار المتصل بتطبيق مفهوم الدولة المطلقة في العاشر من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ والقرار المتصل من أجل تعزيز ممارسة الدول والمنظمات الحكومية الدولية في تسجيل الأجسام الفضائية في السابع عشر من تشرين الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، تُعتبر خطوة كبيرة نحو الأمام.

تشكر ألمانيا مكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي على مساعيه لتحويل توصيات ممارسة التسجيل والقرار الخاص بها إلى مسودة استمارة عملية، وهذه الاستمارة للتسجيل من شأنها أن تعزز الانسجام والاتساق بين كافة ممارسات التسجيل، تبين العمل التحليلي الذي يمكن أن تقوم به والالتزام المكثف بهذه الأداة. إن التسجيل المتسق والفعال للأجسام الفضائية هو شرط لا مفر منه من أجل تنفيذ المادة السادسة من معاهدة الفضاء الخارجي المتصلة بالمسؤولية الدولية عن الأنشطة الوطنية في الفضاء الخارجي والشفافية في الولاية القضائية والسيطرة على الأجسام الفضائية. شكراً جزيلاً حضرة الرئيس.

وفد الصين أن يهنئك على التخابك لرئاسة اللجنة الفرعية القانونية وكذلك رئيس الفريق العامل. إن تعهد القانون والنظام في الفضاء الخارجي ليمثل مهمة جلييلة من مهام اللجنة الفرعية القانونية وهو ما فتى يمثل شغل الصين الشاغل. وقد انضمت الصين إلى معاهدات الفضاء الأربعة وما فتئت تمتثل امتثالا كاملا للمبادئ الأساسية والأحكام المدرجة ضمن تلك المعاهدات. وما فتئت تمثل أنشطتها الفضائية طبقاً لنطاق الأمم المتحدة وفي إطار قانون الفضاء. وإننا لنؤيد مسعى اللجنة الفرعية القانونية إلى مواصلة التباحث بشأن هذا البند وذلك بتبادل المعلومات وجعل المزيد من الدول تنضم إلى هذه المعاهدات.

في الآن نفسه فإننا نرى أنه باعتبار سرعة تنامي الأنشطة البشرية في الفضاء، فإن المعاهدات الخمس الخاصة بالفضاء لم تعد تكفي لمواجهة مختلفة القضايا والتحديات الجديدة الناشئة، والإحاطة بتلك المسائل جميعها. وسد الفجوات التي تركتها المعاهدات الخمس وتنمية المتطلبات الناشئة فإن حكومة الصين تؤيد تقصي إمكانية تحسين النصوص القانونية السارية حالياً في مجال الفضاء وتعزيزها مع ضمان استقرارها وديمومتها وذلك في سبيل الوصول إلى قانون شامل للفضاء.

سيدي الرئيس، الصين ليست بعد طرفاً في اتفاق القمر، إلا أنها الآن بصدد دراسة الاتفاق المذكور والمسائل المتصلة به دراسة جديدة. ونحن نرى أن الاتفاق يتضمن المبادئ الأساسية الواردة ضمن قانون الفضاء الدولي المستحكم كشأن مبدأ الاستخدام السلمي وحرية الاستكشاف والتعاون الدولي ومبدأ المصلحة المشتركة. وهي مبادئ يمكن أن تكون نبزاً يستهدى به في استكشاف القمر واستخدامه في الأغراض السلمية. والصين تقدر الدول التي أصدرت بياناً مشتركاً، منها بلجيكا، وتشيد بعمل المعهد الدول لقانون الفضاء والمركز الأوروبي لقانون الفضاء على الندوة العلمية التي نظماها على هامش أعمال هذه الدورة وكل دورة من دورات اللجنة.

كذلك نرحب بفكرة تنظيم حلقة دراسية بمبادرة من النمسا خلال هذه الدورة، ونعتقد أن تلك الحلقة الدراسية سيكون لها أثرٌ بليغ في زيادة الوعي من جانب الدول بأهمية اتفاق القمر وإقناع المزيد بالالتحاق به.

والآن اسمحوا لي أن أقدم لكم نبذة عن التقدم الذي أحرزته الصين فيما يخص مشاريع استكشاف القمر.

الأعمال، اسمح لوفدي أن يعرب عن شواغل بعض الدول التي لم تصدق على كافة المعاهدات القائمة في مجال الفضاء الخارجي. نحن نعرب عن شواغلنا حيال تطور برز مؤخراً في الندوة التي انعقدت بالأمس وبعد الاستماع إلى مختلف العروض التي قدمت أمامنا بالأمس. نعرف أن القانون يتطور، وأن التشريعات ليست كاملة ونهائية. ونعرف أنه ربما لم نصل بعد إلى انسجام واتساق حول بعض المفاهيم المحددة مما لم يشجع بعض الدول على أن تصدق على كافة المعاهدات. لذلك يود وفدي أن يرافق عمل لجنة الكوبوس بشكل عامل، واللجنة الفرعية القانونية بشكل خاص، منذ فترة طويلة. ونحن في مجال المعاهدات الثلاثة الأساسية، نحن بدأنا بعملية التصديق على الصعيد الوطني. شكراً حضرة الرئيس.

الرئيس: أشكر مندوب كولومبيا الموقر على هذا البيان. هل من طلب آخر للكلمة؟ هل من وفدٍ يرغب في أن يعلق على هذا البند الخامس من جدول أعمالنا؟ المتحدث التالي إذاً، جمهورية كوريا، تفضل.

السيد ج. هـ. شو (جمهورية كوريا) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً للرئيس لإعطائي الكلمة. أولاً، اسمح لي أن أهنيئ زميلي من الصين على مشروعهم الناجح لاستكشاف القمر، ونحن نتطلع إلى العام ٢٠٢٠ عندما ينتهون من استكشاف القمر، وكذلك ننوه بجهودهم في تطوير قانون الفضاء. تعتبر أيضاً جمهورية كوريا أننا نحتاج إلى قانون فضاء شامل وكامل، ولكن في الوقت ذاته علينا أن نتمتع بقانون واقعي لأنه حتى الآن لدينا دول كثيرة لم تنضم إلى هذه المعاهدات الأربعة حتى الأساسية. نحن في جمهورية كوريا صدقنا على أربعة من الخمسة، وفي الوقت ذاته بدأنا ببذل جهود أكبر من أجل وضع نظام وطني فعال للتنفيذ وذلك عبر جامعة وطنية خاصة بهذه المواضيع، لذلك نحن نصر على بناء ووضع قانون شامل وكامل خاص بالفضاء، ولكن كما قالت مندوبة الصين يجب أن نسد هذه الثغرات وأن نركز جهودنا من أجل تعزيز نظم التنفيذ الوطني.

الرئيس: شكراً لمندوب جمهورية كوريا الموقر على هذا البيان. هل من وفدٍ آخر يرغب في الإدلاء ببيان حول هذا البند من جدول أعمالنا؟ إذاً سنستكمل النظر في البند الخامس من جدول أعمالنا "حالة معاهدات الأمم المتحدة الخمس المتعلقة بالفضاء الخارجي وتطبيقها" غداً صباحاً.

الرئيس: أشكر مندوب ألمانيا الموقر على بيانه الممتاز. والمتحدث التالي على قائمتي هو مندوب الولايات المتحدة الأمريكية تفضل سيدي.

السيد س. ماكديونالد (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً حضرة الرئيس لإعطائي هذه الفرصة لأقدم رأي الولايات المتحدة حول هذا البند.

إن المعاهدات الأربعة الأساسية التي تنظم الفضاء الخارجي، أي معاهدة الفضاء الخارجي واتفاق إنقاذ الملاحين وإعادتهم واتفاقية المسؤولية واتفاقية التسجيل، قد شكلت بالنسبة إلى الدول الأطراف إطاراً مهماً على عقود طويلة. وتتشرّف الولايات المتحدة بكونها من إحدى الدول المودعة لهذه الاتفاقيات الثلاث، معاهدات الفضاء الخارجي واتفاقية الإنقاذ والإعادة واتفاقية التسجيل. وأنا تشاورت مع مكتب المعاهدات التابع لوزارة الخارجية في واشنطن، ويمكنني أن أفيدكم بأننا منذ دورتنا الأخيرة في آذار/مارس ٢٠٠٩ لقد أودعت الجماهيرية العربية الليبية صكها للانضمام إلى اتفاقيتي إنقاذ وإعادة الملاحين واتفاقية التسجيل في الثالث من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، ونرحب بأي معلومات إضافية حول دول أخرى مودعة لصكوك المعاهدات منذ الاجتماع الأخير.

نتمنى أيضاً انضماماً أكبر للدول بما فيها بعض المنظمات الدولية أيضاً التي هي تحضر كمراقب في كوبوس، ودول أعضاء في كوبوس لم تنضم بعد إلى هذه المعاهدات نرجو منها أن تنظر في وضعها القانوني بالنسبة إلى بعض المعاهدات التي لم تنضم إليها بعد. شكراً حضرة الرئيس.

الرئيس: أشكر مندوب الولايات المتحدة الموقر على هذا البيان. هل من وفد آخر يود أن يدلي ببيان حول هذا البند من جدول أعمالنا؟ كولومبيا.

السيد ج. أوجيدا بويينو (كولومبيا) (ترجمة فورية من اللغة الإسبانية): شكراً جزيلاً حضرة الرئيس. أسعد الله أوقاتكم. هذه هي المرة الأولى التي أتناول فيها الكلمة باسم كولومبيا لذلك نود أن نهنئك حضرة الرئيس على انتخابك في منصب الرئاسة. نشكر أيضاً السيد فلاديمير كوبال، البروفسور كوبال، على العمل الذي قام به في ترأسه للدورات السابقة.

هذه هي المرة الأولى التي نتناول فيها الكلمة حضرة الرئيس، وبالتالي بما أننا نتطرق الآن إلى عدة بنود من جدول

إلى المشاريع القانونية التي تعدها منظمات أخرى نقوم بإعداد مشاريع القوانين والقواعد المنظمة للأنشطة الفضائية.

وفي قطاع المشورة القانونية، نحن نقدم مراجعة قانونية لوثائق تُعدها جهات أخرى. وهذا جانبٌ مهمٌ من أعمالنا وهو بمثابة المقياس للخبرات التي يمكن أن تكون متوافرة لدى الموظفين العاملين في المركز. ونقوم بهذا بناءً على طلب وكالة الفضاء الوطنية الأوكرانية. وبالنسبة إلى فترة استعراض القانون فنحن نقوم بتحليل حالات مختلفة وكذلك القيام بمشاريع دولية كمشروع "كلوبل ستارس، سايكل فور، فيغا، ديبا" وغيرها من المشاريع الدولية. قمنا باستعراض أكثر من ٦٠ مشروعاً دولياً.

الآن في مجال المنشورات، المحور الرابع، منذ نشأة المركز أصدرنا خمسة مجلدات، هي عبارة عن مجموعات وافية لقانون الفضاء الأوكراني. وفي مجال الصكوك القانونية الدولية التي صدرت بلغات أجنبية وباللغة الأوكرانية، وصارت هذه المجلدات عبارة عن كتيب مفيد جداً لكافة العاملين في وكالة الفضاء الوطنية الأوكرانية وكذلك الوكالات الحكومية الأخرى.

لدينا تعليقات كثيرة على مختلف الأنشطة، وفي ٢٠٠٠ أطلقنا مشروعاً ضخماً لمنشورة وهي مؤلفة من مجموعات ومجلدات متعددة باللغتين الروسية والإنكليزية، لقد أصدرنا حتى الآن خمسة مجلدات كما أننا نصدر الأوراق العلمية وننشرها، التي يقوم بها ليس فقط علماء أوكرانيون بل أيضاً روس وكنديون وأمريكيون وغيرها من الجنسيات.

في مجال التعاون الدولي، يحافظ المركز على علاقات علمية وثيقة مع المنظمات والمؤسسات الدولية التي تعمل في مجال قانون الفضاء. وقعنا في العام ٢٠٠٠ على اتفاق مع جامعة "باريسود" وهي من أكبر المعاهد النشطة في مجال قانون الفضاء وفي هذا الاتفاق لدينا قسمٌ خاص بدراسات ما بعد التخرج والتبادل الجامعي فيما بين المؤسسات، ولدينا طالب من أوكرانيا لفترة ما بعد الماجستير ذهب إلى جامعة "باريسود" في وقت استقبلنا أيضاً طالباً من فرنسا. لدينا أيضاً تعاون مع معهد DLR الألماني للأنشطة الفضائية، الذي أعرب عن نيته في المساهمة معنا في مشروعٍ عنوانه "تعليقات كولونيا حول قانون الفضاء".

بالنسبة إلى الأنشطة الأخرى التي أطلعنا بها في العام ٢٠٠٩ من المهم أن أشير إلى ٦ ندوات انعقدت بإشراف الأمم المتحدة من أجل تطوير وتعزيز قانون الفضاء الدولي، الندوة السادسة التي انعقدت في طهران في إيران، وهناك قام نائب مدير

البند السادس - معلومات عن أنشطة المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بقانون الفضاء

حضرات المندوبين الكرام اسمحوا لي الآن أن استكمل النظر في البند السادس من جدول أعمالنا، "معلومات عن أنشطة المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بقانون الفضاء" أي البند السادس والمتحدث الأول على قائمتي هو مندوب أوكرانيا الموقر، تفضل سيدي لك الكلمة.

السيد س. كوتشيرنيكوف (أوكرانيا) (ترجمة فورية من اللغة الروسية): شكراً جزيلاً حضرة الرئيس على إعطائنا الفرصة للإدلاء ببيان حول هذا البند من جدول أعمالنا. حضرة الرئيس، حضرات المندوبين الكرام، كما شهدنا في الأعوام الماضية يسرنا أن نفيديكم، بمركزنا في كييف الذي هو قائمٌ منذ إحدى عشر عاماً وهو المنظمة الوحيدة التي بقيت لفترة ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والتي تركز على البحوث والتعليم والتطبيقات المتصلة بقانون الفضاء الخارجي، كما أن مركزنا يركز على دراسات مقارنة في مختلف القوانين الوطنية في دول مختلفة، ندرب المهنيين لفترة ما بعد الدكتوراه ولفترة الماجستير، وكذلك نقدم المشورة وننشر المعلومات والتحليل ونقوم أيضاً بمجالات للتعاون الدولي في مجال قانون الفضاء الدولي. يتمحور عمل المركز حول ستة قطاعات، البحوث والتشريعات والمشورة القانونية والمنشورات والمعلومات والتحليل والتعاون الدولي.

في مجال البحوث والتعليم، طيلة الأعوام الماضية، منذ نشأة المركز، دربنا عدداً كبيراً من الأشخاص من حاملي شهادة الدكتوراه الذين دافعوا عنها في مجالات مختلفة مثل قانون الفضاء، التنظيم الدول للمشاريع التجارية الدولية الفضائية، التسويق للخدمات الفضائية، دور الدولة بما في ذلك التشريعات الوطنية في أوكرانيا، قانون البيئة الذي يركز على حماية بيئة الفضاء الخارجي والقانون المدني المتصل بجوانب قانونية خاصة بالتأمين أيضاً.

بالنسبة إلى البرامج التعليمية، فهي تتم في جامعة كييف ومركز القانون الخاص بها، وذلك بإشراف أكاديمية العلوم في أوكرانيا.

في مجال سن التشريعات، يركز مركزنا على تطوير القوانين التشريعية التنظيمية، وخاصة مع سن قوانين جديدة حول الأنشطة الفضائية. كما أننا نقوم باستعراض للخبراء بالنسبة

في العام ١٩٩٤ وصار المنظمة الدولية للاتصالات الساتيلية المتنقلة لكي نأخذ بعين الاعتبار هذا الموضوع.

في ٢٠٠٨ عدلنا نظام الشركة ومنذ ذلك التاريخ وكانت المنظمة قد تطورت ووصلت الآن إلى ١٤ عضواً لاسيما منها الدول النامية، عددها يتزايد، وهي مهتمة بالخدمات التي نقدمها في المنظمة الدولية للاتصالات الساتيلية المتنقلة لاسيما الاتصالات العالمية للاستغاثة والسلامة في البحر. وأهمية هذا النظام بديهية، خاصة مع الكوارث الطبيعية التي شاهدناها مؤخراً، مثل الهزة الأرضية في هايتي وفي تشيلي، وكذلك الاتصالات من أجل إنقاذ الأرواح في البحر وكيفية الاتصال عبر السواتل فهذا أمر أساسي يسهل بالتنسيق.

ومنذ عام ٢٠٠٧ إن نظام الإنقاذ والاستغاثة في البحر قد فُتح أمام أي مقدم لهذه الخدمات بالطبع كما ورد في هذه الوثيقة يجب أن يكون هذا النظام متجاوباً لعدد من المعايير. ونفسر هنا كيف يجب أن نحترم معايير الخدمة العامة ويتم هذا تحت إشراف منظمنا.

في ٢٠٠٦ اعتمدت المنظمة الدولية البحرية تعديلات على اتفاقية تحسين الاتصالات من أجل سلامة الأرواح في البحر وهكذا تمكنا نحن من أن نتخذ التدابير الضرورية من أجل وضع هذا النظام في الوقت المحدد. وهكذا تمكنا من متابعة هذه المراكب وأن نضمن سلامتها أيضاً.

وفي ٢٠٠٨، قامت جمعية منظمنا بتعديل ميثاقها التأسيسي، وبالتالي مسؤولياتها عدلت هنا أيضاً. وهكذا أدخلنا تعديلات في ٢٠٠٨ على الاتفاقية. وقررنا أن نعود عن قرار اعتمد في العام ٢٠٠٦ وقررنا أن تعديلات ٢٠٠٨ هي المنطبقة، وذلك وفقاً للمادة ١٩ من دستورنا ونظامنا الداخلي. بالنسبة إلى أنشطة منظمنا في هذا المجال خاصة مع نظام التعرف والتعقب الطويل المدى هو أمر أساسي خاصة مع وجود القرصنة الحالية في المحيط الهندي وذلك من أجل مكافحة هذه الظاهرة.

وفي ٢٠٠٩ أنشئنا ٤٢ مركزاً للبيانات لكي نضمن وصول المعلومات إلى الحكومات المعنية، وفي ٢٠١٠ ارتفع هذا العدد ليصل إلى ٦٥، مما يعطيك فكرة عن اهتمام الدول بمراكز البيانات هذه الخاصة بهذا النظام، وكيف تسعى المنظمات والحكومات إلى استخدامها. وتقوم منظمنا بتعاون وثيق مع منظمات حكومية دولية أخرى هي عضوة في لجنتنا الفرعية هنا ولجنة كوبوس أيضاً مع المنظمة البحرية العالمية. وتمكنا نحن

المركز بتقديم عرضين، واحد عن تطوير قانون الفضاء في الدول لفترة ما بعد الاتحاد السوفيتي، وثانياً تعزيز تعليم قانون الفضاء كضمانة لتعاون الدول في استكشاف الفضاء في الأغراض السلمية.

إضافة إلى ذلك، إن ممثل مركز كيبف ساهم أيضاً في اجتماع لخبراء الأمم المتحدة حول المناهج التعليمية في مجال قانون الفضاء والعلوم والتكنولوجيا، وكذلك في إطار الندوة الفرنسية الألمانية الأوكرانية التي انعقدت في حزيران/يونيو ٢٠٠٩ في كيبف، وفي إطار مشروع "توينينغ" التوأمة، كان لدينا هناك ندوة مهمة عنوانها تعزيز التعاون بين أوكرانيا والاتحاد الأوروبي في مجال الفضاء. وفي إطار هذا الحدث، قدم ممثل عن مركز كيبف عرضاً حول استشعار الأرض عن بعد والإطار القانوني لهذه العملية. وكان المشاركون من أوكرانيا قد ساهموا بشكل ناشط في مشروع "توينينغ".

أود أن أشدد في الختام على أن مركز قانون الفضاء في كيبف منفتح حيال أي شكل من أشكال التعاون الدولي، شكراً جزيلاً.

الرئيس: أشكر مندوب أوكرانيا الموقر على هذا البيان. المتحدث التالي على قائمتي هو مندوب المنظمة الدولية للسواتل المتنقلة، وأعطي الكلمة للممثل عن هذه المنظمة المراقبة.

السيد ي. باتشا (المنظمة الدولية للسواتل المتنقلة) (ترجمة فورية من اللغة الإسبانية): شكراً جزيلاً حضرة الرئيس. أسعد الله أوقاتكم. اسمحو لي أولاً أن أهنئكم باسم المنظمة التي أمثلها على انتخابك في هذا المنصب. كذلك أود أن أشيد بكل ما قام به البروفسور كوبال حتى الآن في اللجنة الفرعية القانونية.

أنتهز فرصة حضوري في هذه اللجنة الفرعية لكي أعرض على حضراتكم الوثيقة A/AC.105/C.2/L.218/Add.1 التي فيها معلومات حول أنشطة المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بقانون الفضاء، ومنها الأنشطة التي قامت بها المنظمة الدولية للاتصالات الساتيلية، التي أنا أمثلها هنا والتي وردت في هذه الصفحة التاسعة (من النص العربي)، L.278 ضمیمة أولى. ترون هنا كيف قامت المنظمة الدولية للاتصالات الساتيلية ارتكزت لاجتماع عقد في استوري في البرتغال وكان ذلك تحت إشراف المنظمة البحرية الدولية، والهدف من هذه الاتفاقية هو أن نحسن الاتصالات البحرية لا سيما من أجل إنقاذ الأرواح في البحار وكيف وسعنا هذه الاتصالات من أجل تعزيز الاتصالات. وأنداك تغيير اسم منظمنا

أن أشكر الـ IMSO على العرض الخاص بنشاطاته. وفيما يتعلق بالتعاون مع المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية، ما يهم هو العمل الملموس، وإلا لن نحقق أهدافنا. وفي هذا السياق إن كوريا قد استضافت مؤتمراً دولياً في تشرين الأول/أكتوبر تحت شعار الفضاء والسلم والتقدم، كان هذا المؤتمر ناجحاً بفضل تعاون الدول الأخرى معنا. وكوريا وضعت التركيز على التعليم في مجال الفضاء من أجل زيادة التنافسية، إننا ننوي إيفاد مزيد من المندوبين لحضور اجتماع براغ في تشرين الأول/أكتوبر القادم. شكراً جزيلاً.

الرئيس: شكراً جزيلاً لممثل كوريا على بيانه. هل يبقى وفد يود التكلم في إطار هذا البند؟ لا يبدو، سوف نواصل بحثنا للبند السادس "المعلومات عن أنشطة المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية المتعلقة بقانون الفضاء" غداً صباحاً.

#### العروض الفنية

أود الآن أن أمضي إلى العروض الفنية ومقدم العرض ينبغي أن يتذكر ان هذا العرض ينبغي أن ينحصر في عشرين دقيقة. وأعطي الكلمة للسيدة ثريا ساحلي من تونس التي سوف تلقي علينا عرضاً خاصاً بالأنشطة الفضائية للمركز التونسي لرسم الخرائط والاستشعار عن بعد.

السيدة ث. ساحلي (تونس) (ترجمة فورية من اللغة الفرنسية): شكراً يا سيادة الرئيس. أود أن أعرض عليكم نشاطات تونس مركزة على منهجية ورؤية تونس في مجال الفضاء. سوف أتبع الخطة التالية، أولاً مقدمة وجيزة ثم سأحدثكم على الهيئة المعنية بالفضاء الخارجي والمركز الوطني لرسم الخرائط والاستشعار عن بعد، وسوف نعرض فيلماً صغيراً للتركيز على التعاون الدولي والتوجهات المستقبلية لبلادي وكما نتحدث عن اهتمامنا بالانضمام إلى كوبوس.

كما تعلمون وكما قال زميلي فإن تونس اهتمت بالفضاء منذ إطلاقها ساتلها الأول منذ عام ١٩٥٧، وبعد تصديقها على المعاهدات الفضائية الشتى للأمم المتحدة، أنشئت اللجنة الوطنية لفضاء الخارجي في عام ١٩٨٤ والتي أنشئت لتكون أداة بيد السلطات العامة لانتهاج سياسة فضائية، وإننا صممنا سياسة وطنية في بلادنا من أجل تعزيز تنمية تونس.

هذه البعثة تتمحور حول سياسة وطنية في مجال الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي وتنسيق أنشطة الوزارات

أيضاً في مجال الملاحة البحرية والطيران الجوي المدني وكذلك مع الاتحاد الدولي للاتصالات ITU ومع "الإكاو" المنظمة الدولية للطيران المدني ومع انتل سات ومع شركة انمار سات وكافة المنظمات الأخرى. نفتش عن مبادرات جديدة للتعاون في هذا المجال، وذلك في اختصاصات مختلفة ونحاول أن نضمن التنسيق هنا لكي تصل هذه الاتصالات إلى كافة المستخدمين المعنيين.

أنا تحت تصرفكم إذا أردتم أن تطرحوا أسئلة حول أنشطتنا وتجدون معلومات وافية حول أنشطتنا على موقعنا على شبكة الانترنت [www.imso.net](http://www.imso.net).

الرئيس: شكراً لمندوب المنظمات الدولية للاتصالات الساتيلية المتنقلة على هذا البيان. هل من جهة أخرى منظمة أو دولة ترغب في التعليق على هذا البند؟ كولومبيا تفضل.

السيد ج. أوجيدا بوينو (كولومبيا) (ترجمة فورية من اللغة الإسبانية): شكراً جزيلاً حضرة الرئيس على إعطائي فرصة الكلمة. هذه هي المرة الأولى التي أتناول فيها الكلمة حول هذا البند، لذلك اسمح لي أن أشكر مندوب منظمة IMSO على هذا العرض الممتاز الذي قدمه لنا وعلى كونه تكلم عن أهمية تبادل المعلومات في هذا المجال، لأنني اعتقد أن لهذا الموضوع صلة مباشرة بمسألة الأمن بمسألة تخفيض آثار الكوارث الطبيعية وهي مسائل تهم البشرية جمعاء. لذلك نود أن نرحب نحن بالتعاون الممتاز القائم بين مختلف المؤسسات في هذا المجال، تعاون أيضاً قائم مع منظمة IMSO، وأعتقد أنه في عرضه بين لنا أننا يمكن أن نعتمد نهجاً على مستوى المنظومة بكاملها وهكذا تقوم منظمة IMSO بمراعاة ما يتم في منظمات أخرى وتعمل أيضاً مع هيئات أخرى حكومية دولية معنية بهذا المجال. لذلك التعاون يندرج في إطار اقتراح قدمه وفدنا في اللجنة الأم وفي اللجنة الفرعية، وكان هذا الاقتراح يقضي بأن نعتمد سياسة ممكنة هنا للأمم المتحدة في مجال الفضاء، وكانت هذه الوثيقة قد قدمتها كولومبيا في مناقشات سابقة على ضوء ما قاله ممثل الـ IMSO. شكراً جزيلاً.

الرئيس: شكراً لممثل كولومبيا. المتحدث التالي هو ممثل جمهورية كوريا له الكلمة.

السيد ج. هـ. شو (جمهورية كوريا) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً يا سيادة الرئيس. أود أولاً أن أعرب عن تقديري لممثل أوكرانيا على ما عرضه علينا، وإننا معجبون بتعاون الدول المنتمة مسبقاً للاتحاد السوفييتي مع غيرها. أود

أولاً من ١٩٨٩ إلى ١٩٩٣ فإن المركز قد اكتسب الخبرة الأولية من خلال تنفيذ المشاريع الرائدة الموجهة صوب المستخدمين المحتملين. إن المرحلة الثانية كانت من ١٩٩٤ - ٢٠٠٣ تميزت بنشاط كثيفة وأبحاث علمية مع الشركاء الأوربيين والأوسطيين ونتائج هذه الدراسات كانت موجهة صوب صنّاع القرار والقطاع الزراعي وإدارة الأراضي والبيئة وحماية النظم البيئية وحماية السواحل. المرحلة الثالثة، بدأت في ٢٠٠٤ تميزت بتمديد مدة البعثات الأصلية في مجال رسم الخرائط والجيوديزيا والتصوير الساتيلي وترسيم الحدود.

وبعد توسيع أنشطته في عام ٢٠٠٤ إن المركز الوطني للاستشعار عن بعد قد أعيد هيكلته وقد اعتمد نظاماً جديداً، الرئيس تعاونه لجنة استشارية وعلى رأسها وزير الدفاع ويحضر هذه اللجنة ممثلون عن الوزارات المعنية بنشاطات المركز. والمجتمع العلمي يناقش التوجهات العلمية ومشاريع الأبحاث، إن حصيلة هذه المشاريع تستعرض بشكل دوري من جانب اللجنة.

من حيث الوسائل الخاصة بتنفيذ المهام المختلفة التي توكل إلى المركز الوطني، فالمركز يستطيع التعويل على موظفين واخصائيين في مجالات فنية مختلفة وأصحاب المؤهلات الرفيعة وطنياً ودولياً وكذلك أحدث الأجهزة والبرمجيات. وحيث أن البيانات المستشعرة تلعب دوراً متزايداً من أجل تحقيق التنمية المستدامة إن المركز الوطني للاستشعار عن بعد، إضافة إلى توفير بيانات وخرائط محدثة ينفذ مشاريع مختلفة حول التطبيقات الممكنة في مجال الزراعة وإدارة الموارد الطبيعية والبيئة.

وفي إطار الشراكات الوطنية يقوم المركز بالتخطيط لدراسات استراتيجية في مجال الزراعة لتقدير المحاصيل بشكل مبكر على أساس البيانات المستشعرة عن بعد، وذلك لتخطيط المحاصيل.

نظراً لأهمية السواحل وصلتها بالاقتصاد وما يهددها من تلوث أو استغلال محموم فإن المركز داخل الشراكات الوطنية قام بدراسة بهدف إنشاء منهجية تقوم على التصوير الذي يسمح باستكشاف التغيرات في البيئة واستعراض حساسيتها.

وفي إطار المشروع الذي بدأ في ١٩٩٧ بالتعاون مع مدير الغابات، فالمركز الوطني للاستشعار عن بعد قد أنتج خرائط للموارد وأقام قاعدة معلومات رقمية للموارد. تحقيقاً لذلك ولتنفيذ العمل الميداني إن المركز الوطني قد اتكل على مهارات متنوعة

والهيئات التي عندها الفضاء وتعزيز الإمكانيات التي تتيحها تكنولوجيات الفضاء والتوعية وتقديم المعلومات والسهر على توزيع المعلومات.

انطلاقاً من إحدى توصيات الهيئة الوطنية للفضاء التي نفذت في عام ١٩٨٨ تم إنشاء المركز الوطني ... الذي أدى إلى إنشاء هيئة الفضاء الخارجي في عام ١٩٨٨ وبهدف تعزيز استخدام التكنولوجيات الفضائية وخاصة الاستشعار عن بعد.

في عام ١٩٩٨، أوكل إلى المركز بعثات خاصة بلجنة الفضاء الخارجي من أجل تنسيق السياسة الفضائية. إن المركز قد بدأ بتوعية الفعاليات المختلفة التي قد تحتاج إلى المعلومات الفضائية، ولعب دوراً هاماً في مجال الاستشعار عن بعد للفضاء في المجال الصناعي ومجال الأبحاث، وإنه ساعد المستخدمين المختلفين للاستشعار عن بعد والنظم الجغرافية من خلال حلقات تدريبية وغيرها من تقنيات التدريب. ولعب دور المستشار من أجل تصميم مشاريع لتطبيق الاستشعار عن بعد وتصميم نظم معلوماتية في مجالات شتى.

والمركز يقوم بدراسات منهجية في مجال الزراعة والبيئة والموارد الطبيعية وإدارة الأراضي ومجالات شتى أخرى.

والآن سوف أعرض أمامكم فيلماً يريكم نشاطات المركز الوطني لرسم الخرائط والاستشعار عن بعد.

*[الترجمة الفورية هنا تُترجم ما يقال في الفيلم المعروض من قبل وفد تونس، الترجمة فورية من اللغة الإنكليزية]*

منذ بداية الثمانيات كان هناك وعيٌ شديد في تونس حول فائدة التطبيقات الفضائية بالنسبة للمجتمعات من حيث النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وحماية الموارد الطبيعية والبيئة. إن المركز الوطني للاستشعار عن بعد هيئة وطنية تابعة لوزارة الدفاع وأنشأت في تموز/يوليه ١٩٨٨ من أجل تلبية الحاجات الماسة للبلد من حيث خرائط محدثة. وإنه مسؤول عن تنسيق السياسات الوطنية الخاصة بالاستشعار عن بعد وبنظم الأسماء الجغرافية. إن هذه التكنولوجيات تستخدم الطاقة المغناطيسية والحرارة والموجات وذلك لاستكشاف واستشعار السمات الجغرافية. إن البيانات المستشعرة تمثل المادة الخام التي يوجزها المركز الوطني للاستشعار عن بعد من أجل توفير دراسات وخدمات أخرى للمستخدمين المختلفين وفي إطار مشاريع اقتصادية مختلفة. إن تطوير أنشطة المركز قد مر عبر مراحل،

مصادر شتى، وكذلك نتعاون مع بعض المنظمات والدول لرصد الأرض عن بعد وإننا أصبحنا عضواً في الانترنتايشيونال أسترزنيكال فيديريشن" IAF منذ عام ٢٠٠٩ وكذلك نمثل نقطة الاتصال بالنسبة لمركز الأنشطة الإقليمية للاستشعار عن بعد لمنطقة البحر المتوسط. وفي الكوبوس إننا دولة مراقبة منذ سنوات عدة وإننا نقطة الاتصال أيضاً في برامج اليو إن سبايدر.

فيما يتعلق بال IAF هناك دراسة لبرنامج تعاون بين المركز وال IAF، نقوم بتوعية الجماهير وتثمين الأنشطة الفضائية وبتدريب أصحاب المؤهلات في المجال الفضائي والاعتراف بالمكاسب في المجال الفضائي وكذلك لتطوير الموارد البشرية.

ومن ضمن التوجهات المستقبلية إننا سنعمل على التدريب المهني في المجال الفضائي وعلى برنامج وطني أكثر طموحاً واستراتيجية فيه، وسوف نشارك بشكل أفعال في الأحداث والأنشطة. سوف نعزز الشراكات والتعاون مع الهيئة والمؤسسات الإقليمية الدولية وسوف نعمل على إنشاء هيكل فضائي رفيع المستوى.

إذاً سوف نقدم طلب إنضمامنا إلى الكوبوس في عام ٢٠١٠ من أجل التقاسم بكيفية أفضل المنافع النابعة من اقتحام الفضاء. لماذا الكوبوس؟ لأننا نعمل على فوائد هذا الانتماء بالنسبة لتعزيز التعاون الدولي في مجال استكشاف الفضاء واستخدامه والتكنولوجيات المتصلة بذلك مع شركاءٍ أجنبٍ محتملين قد يهتموا ببلادنا. ونود المشاركة في آليات التعاون الدولي والحصول عبر ذلك على المعطيات العلمية والفضائية. نود أن يشملنا الحماية فيما يتعلق بالحطام الفضائي. نود أن نساهم في التعاون الدولي في مشاريع فضائية شتى ونود إكمال الإطار القانوني بهدف تعزيز هذا التعاون. نود أن نساهم في التنسيق والتعاون الدوليين، في الساحة العالمية في إدارة الكوارث والتدخلات الطارئة، ونود الحصول على الخدمات الفضائية بوتيرة أكبر. نود أن نساهم في برنامج الأمم المتحدة للتطبيقات الفضائية، خاصة فيما يتعلق بإدارة الموارد المائة والمنافع الاجتماعية والاقتصادية المستمدة من البرامج المحطات الفضائية وتكنولوجيا السواتل الصغيرة في خدمة التنمية المستدامة والأرصاد الجوية الفضائية والنظم العالمية للملاحة عبر السواتل والأبحاث والإنقاذ وقانون الفضاء.

ونود أيضاً أن نستفيد من التنسيق بين الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة الذي يقوم بها الكوبوس في تطبيق العلوم وتسخير العلوم والتكنولوجيات الفضائية لحل الصعاب التي تواجهها الدول في تنميتها. ونود أن نساهم في بحث الحطام

وقد استخدم مهارات بعض المتخرجين من الجامعات. وهذا العمل قائم على ثلاث مديريات ويوسع كي يشمل بقية البلد.

ونظراً لطبيعة الطقس في تونس فهناك بعض المخاطر كالتصحر والفيضانات والجفاف، فالاستشعار عن بعد الذي يعتمد على المنهجية الصالحة يسمح باعتماد تدابير وقائية أو بتخفيف حدة المشاكل بعد وقوع الكارثة. إن المركز الوطني يطور حالياً تطبيقات خاصة بالخرائط في الغابات القائمة على النتائج التي تم تحصيلها من خلال رسم الخرائط.

إن المركز الوطني للاستشعار عن بعد قد أوكل إليه عدة دراسات تستخدم الاستشعار عن بعد بما في ذلك استخدام ممر الذي يستخدم الخرائط المحلية وبعض الخرائط التي تم التقاطها عبر التصوير الساتلي. إن تقنيات الاستشعار عن بعد قد استخدمت أيضاً لتغطية مطار في شمال شرق تونس، وتم اختيار موقع صالح لبناء مطار يحوي ثلاث مليون راكب.

وفي مجال تخطيط المدن، إن المركز الوطني قد أنتج خرائط وطور مشاريع مدن ذات الكثافة السكانية العالية كسوس وموناستير وسيدي بوزي والتي أبرزت كذلك المناطق الزراعية. والمركز يقوم بدراسات أيضاً لاختيار المواقع الصالحة لتربية الأسماك، وذلك يفيد المديرية الوطنية للأسماك. وينتج كذلك خرائط للتربية الكثيفة وشبه الكثيفة للأسماك. وينبغي أن نبرز المشاريع الوطنية التي ترمي إلى إنشاء قواعد معلومات متكاملة.

وفي هذا السياق نود أن نشير إلى مشروع المديرية الوطنية التي تستخدم أغلفة مختلفة من البيانات كالطرق والطرق الحديدية وسائل النقل والجسور والحدود الإدارية ونقاط الارتفاع. في الوقت الحاضر إن المشاريع الأساسية التي يقوم بها المركز تتضمن إنشاء قواعد معلومات وإنتاج قواعد معلومات تغطي مدينة تونس وسوس.

[توقفت الترجمة الفورية من الفيلم، ثم استؤنفت الترجمة بعد انتهاء الفلم بترجمة المتحدث من وفد تونس]

إذاً استعرضت أمامكم أنشطة المركز الوطني للاستشعار عن بعد وفيما يتعلق برسم الخرائط فأصبح هذا المركز المركز الوطني للاستشعار عن بعد ورسم الخرائط.

فيما يتعلق بالتعاون الدولي، فهناك اتفاقات نبرمها مع بعض الدول في البحر الأوسطي ونقوم ببرامج أبحاث تمول من

مسألة التشريعات، لم تكن تخص اقتناء البيانات والمركز هو الذي كان مسؤولاً وحده عن شراء تلك الصور والبيانات واليوم أصبحت هناك فعاليات من فعاليات القطاع الخاص تمثل عدداً من المزودين بالصور مثل مؤسسة "إيكونوس" وقد شرحت لكم كيف تم العمل.

لا أدري إن كنت أحسنت الرد على السؤال، ولكن يمكن أن أترك السؤال لمن هو أدري مني في هذا الموضوع.

السيد ر. الماجيدي (تونس) (ترجمة فورية من اللغة الفرنسية): شكراً يا سيدي الرئيس، بعد إذنك أسمحوا لي أن أضيف بعض الملاحظات.

كما قالت زميلتي أنشئ المركز سنة ١٩٨٨ بمقتضى قانون حدد مهام المركز ووظائفه، وقد تم تعديل هذا القانون سنة ٢٠٠٩ بتوسيع اختصاصات المركز وبإضافة اختصاص جديد إليها هو اختصاص رسم الخرائط. وكان موضوع رسم الخرائط في الماضي يرجع بالنظر إلى مؤسسة أخرى أو هيئة أخرى هو ديوان رسم الخرائط والسجل العقاري، وبعد التعديل الأخير في القانون كما قلت أصبح المركز الوطني للاستشعار عن بعد مسؤولاً أيضاً عن رسم الخرائط وذلك في نطاق توسيع اختصاصات هذا المركز وزيادة الاهتمام والتركيز على استخدام تقنيات الفضاء وتطبيقاته.

وصباح اليوم كنت ذكرت خلال العرض الذي قدمته أن القانون في بلادنا يواكب تطور الوضع الاقتصادي والصناعي والعلمي إلى آخره، وبالتالي فالتشريعات يتم تطويرها وتحديثها بحسب هذا التطور. إذاً هذه الأمور ضبطت في تشريعات وطنية محددة مع الإشارة إلى أن هناك قوانين قطاعية يخص كل منها قطاعاً معيناً من قطاعات النشاط، وكل القطاعات المعنية يخص كل منها قطاعاً معيناً نم قطاعات النشاط وكل الأطراف المعنية تتعاون مع المراكز الوطنية للاستشعار عن بعد ورسم الخرائط، ومهمته الرئيسية، مهمة هذا المركز، تتمثل في التنسيق والتوحيد بين مختلف هذه الجهود ومختلف الأطراف وبالتعاون الوثيق معها.

الرئيس: شكراً لممثل تونس، وفد تونس عامة، على هذا العرض وعلى الردود. هل هناك طلبات أخرى للكلمة؟ بوليفيا.

السيد ب. ماركا (بوليفيا) (ترجمة فورية من اللغة الإسبانية): شكراً يا سيدي الرئيس، أريد أن أستوضح من وفد

الفضائي لأن هذه مسألة تهم كل الدول. شكراً على حسن إصغائكم.

الرئيس: شكراً للسيدة ساحلي على هذا العرض. هل هناك طلبات للكلمة لتوجيه أسئلة للعارضة؟ كوريا، تفضل.

السيد ج. هـ. شو (جمهورية كوريا) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً يا سيدي أود بدايةً أن أشكر العارضة على هذا العرض الممتاز وعلى تعريفنا بالمركز الوطني للاستشعار عن بعد في تونس، وهو مثال يحتذى عن كيفية الاستفادة من تكنولوجيا الفضاء مثل الاستشعار عن بعد بما في ذلك في مجال إدارة الكوارث الطبيعية والتخطيط العمراني وأنشطة أخرى.

في كوريا أيضاً بدأنا نستخدم هذه التكنولوجيا في مجالات شتى بما في ذلك من خلال التعاون الدولي، وسؤالي هو التالي، لدينا أنشطة مختلفة مثل الاستشعار عن بعد واستخدام البيانات التي يؤتيها، ولكن أعتقد أنه ينبغي التفكير في وضع تشريعات وطنية لاستخدام هذه الأنشطة، لهذه الخدمات وهذه الأنشطة، لأن هذه الأنشطة تطل مجالات مختلفة وقطاعات متنوعة من قطاعات الصناعة، وسؤالي للعارضة هو كيف تنظر إلى موضوع وضع تشريعات وطنية لتنظيم أنشطة الاستشعار عن بعد، شكراً.

الشكر لممثل كوريا على هذا السؤال، وأعطي الكلمة لممثلة تونس.

السيدة ث. ساحلي (تونس) (ترجمة فورية من اللغة الفرنسية): عند إنشاء المركز الوطني للاستشعار عن بعد بدأنا بالعمل في نطاق مشروع نموذجي وريادي في إطار الشراكة وباشتراك من وزارات مختلفة معنية بالأمر. وسنة ١٩٨٨ وهي سنة إنشاء المركز، فإن المركز هو الذي كان مختصاً بمسألة البيانات الفضائية دون غيرها، وكان الأمر يقتصر على شراء الصور الساتيلية ولم تكن آنذاك في متناول الجميع. في البداية إذاً تم التركيز على الاستشعار عن بعد وتطبيقاته في مختلف المجالات وبدأنا بمرحلة الدراسة والبحوث في مجال الزراعة وفي مجال التجهيز وفي مجال إدارة الكوارث الطبيعية بمساعدة الهيئات والدوائر المسؤولة عن الزراعة وعن التجهيز وعن الموارد المائية. وبالتدرج بدأت مختلف الدوائر والهيئات تهتم بموضوع معالجة البيانات، بيانات السواتل، ولكنها كانت دائماً ترجع إلى المركز الوطني للاستشعار عن بعد لاقتناء تلك الصور.



باعتبار الوسائل التي يمكن لهذه الوزارة توفيرها لكي يؤدي المركز مهامه ووظائفه التي حددها نص القانون الذي بمقتضاه أنشئ.

وأرجو أن يكون قد وزع عرضي وقد ذكرنا أن النص القانوني الأساسي الذي بمقتضاه أنشئ المركز ثم التنقيح الذي أدخل على ذلك القانون سنة ٢٠٠٩. كل وظائف المركز إذاً محددة بأحكام هذا القانون. والمركز موضوعٌ تحت إشراف وزارة الدفاع الوطني ولكن كما قيل فإن هذا المركز يضم مهندسين مدنيين ويؤدي وظائف مدنية بالخصوص وذلك بمقتضى النص الذي أنشأ بمقتضاه هذا المركز.

هناك ملاحظة أخرى أريد تأكيدها وهي أن المركز الوطني للخرائط والاستشعار عن بعد هو الذي يتولى مهمة الأمانة الدائمة للجنة الوطنية للفضاء الخارجي وتلك اللجنة ترجع بالنظر إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. وعلى حد علمي لا يوجد أي استغلال عسكري للبيانات التي يتم جمعها خلال عمل المركز.

الرئيس: شكراً جزيلاً على هذه الشروح. هل هناك طلبات أخرى للكلمة؟ لا أرى طلبات للكلمة.

أيها المندوبون الكرام، قريباً أعلن رفع هذه الجلسة وقبل ذلك اسمحو لي أن أذكركم ببرنامج عملنا لصباح الغد.

نجتمع في الساعة العاشرة تماماً من صباح الغد، وعندها نستأنف النظر في البند الرابع من جدول الأعمال "التبادل العام للآراء" على أمل أن نفرغ منه. كما نواصل أيضاً النظر في البند الخامس "حالة معاهدات الأمم المتحدة الخمس المتعلقة بالفضاء الخارجي وتطبيقها"، والبند السادس أيضاً ويخص "معلومات عن أنشطة المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بقانون الفضاء.

وفي نهاية الجلسة العامة سنستمع إلى عرضين فنيين اثنين يقدمهما وفد تونس بشأن انضمام تونس إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية باستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية للاستخدامات السلمية، كويوس. وفرنسا عن التشريعات الفرنسية فيما يخص تسجيل الأجسام الفضائية.

بعد ذلك فإن الفريق العامل المعني بالبند الخامس من بنود جدول الأعمال عن "حالة معاهدات الأمم المتحدة الخمس

تونس عن موضوع الهيئات التي تتألف منها اللجنة الوطنية لشؤون الفضاء التي ورد الحديث عنها، قيل لنا أن من تلك الهيئات وزارة الدفاع، فكيف يتم التصرف بالمعلومات؟ المعلومات التي تعلق بالخرائط مثلاً، كيف يتم التمييز بين الاستخدامات العسكرية والاستخدامات المدنية لهذه المعلومات والبيانات؟ باعتبار أن الحديث الذي سمعناه دار عن الاستخدامات مثل التنمية المستدامة ورسم الخرائط والتهيئة الترابية، كل هذه الاستخدامات هي استخدامات مدنية، فماذا عن الجانب العسكري وعن الاستخدامات العسكرية؟ حتى تكون الصورة كاملة. فهتمت أن اللجنة الوطنية لشؤون الفضاء أحياناً ما تكون راجعة بالنظر إلى سلطة عسكرية بخلاف الوضع مع دول أخرى. وفي حالة تونس حسبما فهتمت فإن الجانب العسكري والجانب المدني معاً هما حاضران في هذه اللجنة فكيف يتم التنسيق بين الجانبين في استخدامات المعلومات المختلفة، وشكراً.

الرئيس: أشكر ممثل بوليفيا الموقر وأعيد الكلمة لتونس.

السيدة ث. ساحلي (تونس) (ترجمة فورية من اللغة الفرنسية): المركز الوطني للاستشعار عن بعد ورسم الخرائط هو مركز يرجع بالنظر إلى وزارة الدفاع، ولكن الأمر يقتصر على الإشراف فقط، الإشراف الإداري. والمركز لا يمثل دائرة من دوائر وزارة الدفاع، الأنشطة التي حدثتكم عنها هي أنشطة مدنية وأنا شخصياً موظفة مدنية وتقريباً جميع الأنشطة هي أنشطة مدنية.

أما عن التطبيقات العسكرية فهي ترجع بالنظر إلى إدارة لا دخل لنا بعملها ولها مشاريعها الخاصة بها. أما ما نقوم به نحن فيقتصر على الاستخدامات المدنية للبيانات والتطبيقات الفضائية في التهيئة العمرانية والترابية، ولكن الإشراف فقط هو الذي يعود بالنظر إلى وزارة الدفاع لا أدري إذا كان هذا الرد كافياً.

اسمح لي سيدي الرئيس أن أترك الكلمة لزميلي.

السيد ر. الماجيدي (تونس) (ترجمة فورية من اللغة الفرنسية): إن سمحت سيدي الرئيس أريد أن أضيف ملاحظة. أشكر ممثل بوليفيا الموقر على هذا السؤال وعلى إعطائنا الفرصة كي نميز بين أمرين اثنين. صحيح أن المركز يرجع بالنظر كما قالت زميلتي إلى وزارة الدفاع التي هي سلطة الإشراف على المركز، ولكن لا يعني ذلك أن المركز يقع تحت طائل الجيش. هناك أمران مختلفان، جعل المركز تحت إشراف وزارة الدفاع

المتعلقة بالفضاء الخارجي وتطبيقها"، هذا الفريق العامل يعقد أول اجتماع له برئاسة جان فرانسوا ماينس من بلجيكا.

هل هناك طلبٌ للكلمة للاستفسار أو التعليق على هذا البرنامج المقترح لصباح الغد؟ لا أرى طلبات للكلمة إذاً أعلن رفع الجلسة ونعود للاجتماع في الساعة العاشرة من صباح الغد.

شكراً جزيلاً نلتقي صباح غدٍ.

اختتمت الجلسة في حوالي الساعة ١٧/١٤